

## إطلاق يد الجيش يعزز أوراق القوة في يد الحكومة في ملف العسكريين المخطفين

# هناك قرار من بعض القوى بشل المؤسسة العسكرية والإرهابيون يسعون إلى تدميرها لتسهيل إقامة إمارة صمود عين عرب والخطوط الحمراء التي رسمتها دمشق وحلفاؤها منع التدخل التركي في سورية



شكلت الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها الجيش اللبناني في عدد من المناطق والوضع الأمني في عرسال وجرودها، ومواقف النائب وليد جنبلاط الأخيرة، والملف الرئاسي، والنتائج العسكرية لعمل التحالف الدولي ضد «داعش»، مادة أساسية في الحوارات السياسية على القنوات الفضائية والمحلية ووكالات الأنباء. وفي هذا السياق، رأى النائب عن مدينة بغداد في مجلس النواب والمستشار السابق للأمن الوطني العراقي موفق الربيعي «أن المعركة مع تنظيم «داعش» قد تمتد إلى عشر سنوات، مؤكداً أن بغداد مؤمنة بالكامل ولن تسقط».

من جانب آخر، رأى الخبير الاستراتيجي العميد المتقاعد الدكتور محمد عباس «أن العملية التي استهدفت الجيش في البيرة في عكار تهدف إلى إرباكه في أكثر من منطقة وتوزيع جهوده»، معتبراً أنه لو أطلقت يد الجيش في بداية معركة عرسال لكانت أوراق القوة في يد الحكومة أكثر في ملف المخطفين». ولفت إلى «أن هناك قراراً من بعض القوى بشل المؤسسة العسكرية وإن الإرهابيين يريدون تدميرها لتسهيل إقامة إمارة إسلامية»، معرباً عن خشيتهم «من سيطرة المسلحين على مثلك طريق الجامعة العربية - راشيا وصولاً إلى عنجر ما يهدد طريق بيروت - دمشق».

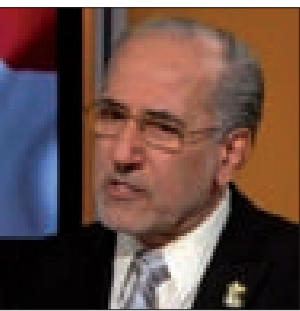
وإذ أوضح أن البعد الاستراتيجي لعملية المقاومة في مزارع شبعا هو «ردع محاولات الإسرائيلي للعب في منطقة شبعا ضد المقاومة ولبنان عبر التكفيريين لإثارة التفرقات الطائفية والمذهبية في الداخل»، أكد عباس «أن إسرائيل لن تقدم على عدوان جديد على لبنان لأن المقاومة تمتلك قدرات ردع حقيقية».

وأوضح النائب نبيل نقولا، من جهته، «أن حركة النائب وليد جنبلاط دافعها أمني»، مشدداً على «أن النصر» و«داعش» والجيش الحر، وجوه لعملة واحدة، فهم يحاربون سوريا ويختطفون جنودها».

ودعا نقولا إلى «التعاطي مع ملف العسكريين المختطفين بكثير من العناية والسرية»، لافتاً إلى «أن البلدان المعنية بالملف لم تُظهر أي إشارات جدية توجي بالعمل لإنهاء الملف».

بينما تساءل المسؤول الإعلامي في تيار المرشد المحامي سليمان فرنجة: «لماذا لا يحق لأي زعيم مسيحي أن يكون رئيساً للجمهورية؟»، معتبراً «أن هناك ضرراً كبيراً أكثر من الشغور في رئاسة الجمهورية وهو انتخاب رئيس يشبه الرئيس ميشال سليمان».

وحول التمديد للمجلس النيابي، سئل فرنجة عما إذا كانت الخلفية الأساسية للتمديد هي خلفية موضوعية أو سياسية، فأجاب: «الخلفية للتمديد السابق كانت الهروب من الفراغ، وكنا أمام مشكلة كبيرة، وهي كما مسألة رئاسة الجمهورية اليوم، وصحيح أننا استغلنا الاستقرار من دون رئيس للجمهورية، إلا أن الخطر الأكبر هو الاستقرار من دون مجلس نيابي، ومن هذا المنطلق التمديد حاصل، وهناك توافق سياسي على هذا الأساس».



### الربيعي لـ «سي أن أن»: حرب «داعش» قد تحتاج 10 أعوام وبغداد لن تسقط

رأى النائب عن مدينة بغداد في مجلس النواب والمستشار السابق للأمن الوطني العراقي موفق الربيعي «أن المعركة مع تنظيم داعش قد تمتد إلى عشر سنوات»، مؤكداً «أن بغداد مؤمنة بالكامل»، وأقر «حصول أخطاء على يد حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وخاصة في ما يتعلق ببيئية القوات المسلحة، ولكنه رفض وجود قوات أجنبية في بلاده».

وحول احتمالات الخطر المحيط ببغداد، قال الربيعي: «أظن أن الدفاعات حول بغداد جيدة، قد يحاولون التوغل في الضواحي الغربية للعاصمة، ولكن من غير المرجح أن ينجحوا في اختراق دفاعاتها، المطار يقع عند الطرف الغربي للعاصمة، وقد يكون ضمن نطاق نيران المسلحين من أبوغريب أو الضواحي الغربية لبغداد، ولكن أظن أننا نجحنا في تأمين المطار وإبعاد الخطر عنه».

وأضاف: «ليس لدي شك في أن بغداد مدينة مؤمنة ومحمية وأن سكانها الذين يزيد عددهم عن ثمانية ملايين شخص مستعدون للموت دفاعاً عنها».

ولدى سؤاله عن التقديرات الأميركية التي رجحت أن تستغرق الحرب مع «داعش» ثلاث سنوات، أجاب الربيعي: «لا أظن أن فترة ثلاث سنوات ستكون كافية لتدمير داعش في العراق وسورية، بل ستكون حرباً طويلة ويجب أن نحضر أنفسنا للتحديات السياسية والاجتماعية والأيدولوجية المقلبة، إلى جانب التحديات الأمنية».

ورفض الربيعي تلميحات الأميركي حول إمكانية مشاركة قوات غربية في معركة الموصل قائلاً: «لن نقبل بأي قوات أجنبية على أرضنا سواء من دول الجوار أو من حليفنا الاستراتيجي الأميركي».



### فرنجية لـ «الجديد»: انتخاب رئيس كسليمان أكثر ضرراً من الشغور

أشار المسؤول الإعلامي في تيار المرشد المحامي سليمان فرنجة إلى «أن هناك مسألة أساسية يجب أخذها في عين الاعتبار بمسألة رئاسة الجمهورية وهي الوجود والمشاركة المسيحية، ويجب احترام قرار الناس في الموضوع الانتخابي، وقد حذب اللبنانيون أربعة أقطاب مسيحيين أساسيين لتمثيلهم، فلماذا لا يحق لأي زعيم مسيحي أن يكون رئيساً للجمهورية، ولما لا يحق لنا كما يحق لباقى الطوائف اللبنانية التي يمثلها من يندفق عنها ويكون أكثر تمثيلاً»؟.

وأضاف فرنجة: «هناك ضرر كبير أكثر من الشغور في رئاسة الجمهورية، وهو انتخاب رئيس يشبه الرئيس ميشال سليمان، لأن شخصية كهذه ستعرض للتجاوز من بقية الطوائف، إضافة إلى أنها ليست ذات صفة تمثيلية للشارع المسيحي، من هنا نقول أن الترشيح يجب أن يكون على أساس شخصية قوية في الشارع المسيحي، لأن رئاسة الجمهورية في البلد هي توافقيه، بحسب الدستور، من هنا يقع الصدام لأن أي فريق ليس في إمكانه إيصاف رئيس حتى الآن، فإذا كان لا بد من خلق نوع من التوازن داخل السلطة التشريعية فيجب أن يكون رئيس الجمهورية من 8 آذار ورئيس للحكومة من 14 آذار».

وأوضح «أن سمر ججع كان السبيل السليط لقوى 14 آذار، وراينا كيف قفزوا فوقه في مسألة الحكومة، ونحن نرى اليوم كيف قفز سعد الحريري فوق ترشيح ججع بعد لقائه الأخير مع البطريرك الراعي، من هنا نقول تعالوا لننتقل لأن واحد يستطيع أن يلغي أحداً، وإن هذا البلد سوف يسير بالتوافق».

وحول كلام رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط الأخير، قال فرنجة: «نحن نرى أن لبنان بات كله مهذب، بعكس النائب وليد جنبلاط الذي يرى أن النزوة فقط مهددون»، وتوجه إلى جنبلاط قائلاً: «إذا كنت تختلف مع النظام السوري فلا يجوز المغاضاة بينه وبين داعش»، وتابع: «حتى التوازن كان مفقوداً في كلام جنبلاط، وإن تسمية دولة إسلامية هو كلام فاضح، فليست هذه الدولة الإسلامية التي نعيش معها، وما يحصل في سورية كلنا يعلم كيف جرى، فليست هناك ثورة سورية، وعلينا أن نضع الأمور، كنقطة لبنانية، على الطاولة بكل جرات، فنحن أقوى جيشنا ومقاومتنا، ويجب التعااطي مع كل المسائل بمنطق القوة، وما تقتضيه مصلحة بلدنا يجب أن نقوم به».

وحول الهيئة السعودية، قال فرنجة: «مشكورة الهيئة السعودية، وما يهنا هو أن ننسحب على الإرهاب، وإذا كانت هناك أي هبة سعودية أو إيرانية لمصلحة دعم الجيش اللبناني فعلى الجميع الترحيب بها، لكن لماذا لم تترجم الهيئة السعودية إلى الآن؟ فالإرهاب هو عمل يومي ولا يجب التأخير في تسليم أي هبة، والبلد في حالة طوارئ».



### نقولا لـ «النشرة»: حركة جنبلاط دافعها أمني و«داعش» موجود في كل المناطق اللبنانية

أوضح عضو كتل التغيير والإصلاح النائب نبيل نقولا «أن حركة رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط دافعها أمني، فهو متخوف مما يحصل حولنا في المنطقة بعدما ثبت أن الأمور جدية إلى أبعد الحدود، لذلك يسعى إلى إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف القوى اللبنانية لمواجهة المخاطر متحدين».

ودعا نقولا «كل اللبنانيين كي يكونوا متهيبين لمواجهة تنظيم «داعش» الموجود في كل المناطق اللبنانية»، معتبراً «أن من يقول أن داعش موجود فقط على الحدود، لا يتعاطي بجدية مع الموضوع، فالفكر الداعشي موجود في طرابلس وصيدا وعكار وغيرها من المناطق ويجب أن تكون جاهزين لمواجهة خاصة أنه وفي كثير من الأماكن لا يزال على شكل خلايا نائمة».

وأضاف: «نحن نستضيف في لبنان مليوناً ونصف نازح، فإذا كان 10 في المئة فقط من هؤلاء يؤيدون فكر داعش فهذا يعني أننا نعيش بين 150 ألف داعشي».

واعتبر نقولا «أن تعاطي جنبلاط مع عناصر جبهة النصرة على أنهم ثوار يندرج في إطار رأيه الشخصي»، مشدداً على «أن النصرة وداعش والجيش الحر وجود لعملة واحدة، فهم يحاربون سوريا ويختطفون جنودنا».

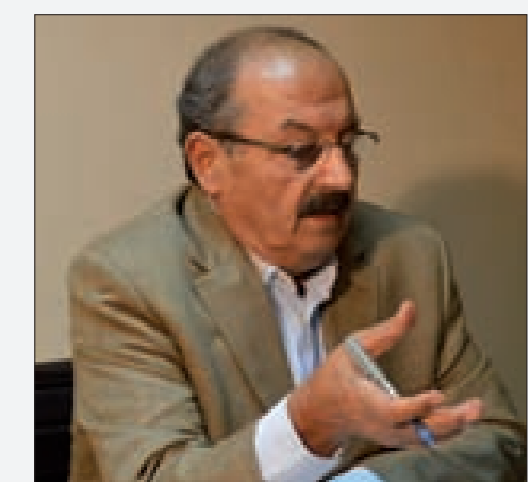
ودعا إلى «التعاطي مع ملف العسكريين المختطفين بكثير من العناية والسرية»، مشدداً على ضرورة أن يتحتم التعااطي به في إطار حلقة ضيقة»، لافتاً إلى «أن البلدان المعنية بالملف لم تظهر أي إشارات جدية توجي باقتناعها بوجوب المشاركة في إنهاء الملف».

وتطرق نقولا إلى ملف الرئاسة، نافياً أن تكون لديه أي معلومات عما إذا كان جنبلاط طرح على عون الرئاسة مستثنين فقط. وقال: «إذا صح ذلك سنتعاطي معه بإيجابية من منطلق أن النائب جنبلاط كان يرض بالمطل ترشح العماد عون وهو بدأ يبدى مرونة في هذا الموضوع». وأضاف: «قبل أن نخسم ما إذا كنا نقبل أو نرفض طرحه هذا، يجب أن نتطالع إلى الأسباب الموجبة وراءه وعماً إذا كانت مقنعة، لأننا لن نقبل ما ينتقص من موقع الرئاسة ومركزها في زيادة صلاحيات الرئيس».

أما في موضوع التمديد للمجلس النيابي، فذكر نقولا بأن التكتل «كان قد تقدم بطعن بالتمديد الأول وهو لا يزال ساري المفعول باعتبار أن المجلس الدستوري لم ينظر فيه بعد»، وتساءل: «ماذا عسانا فعل أكثر من ذلك؟ هل نستقبل استجابة لبعض الدعوات؟ وبماذا ستؤثر هذه الاستقالة طالما أن الأكثرية هي مع السير في التمديد».

## تحدث لـ «البناء» و«توب نيوز» وأكد أنه لو أطلقت يد الجيش لتعززت أوراق القوة بيد الحكومة في ملف المخطفين

# عباس: بعض القوى السياسية يريد شل المؤسسة العسكرية والإرهابيون يسعون إلى تدميرها لتسهيل إقامة إمارتهم



ولفت عباس إلى «أن العمليات العسكرية دفعت داعش إلى إعادة تموضعه، وقد يستفيد منها خصوم أميركا بنسبة محددة»، مؤكداً «أن سرب أبانتي واحد كان قادراً على تدمير ألف آلية عسكرية لداعش التي دخلت على أرض مكشوفة صحراوية إلى كوياني». وقال: «لن تكون العمليات الجوية مؤثرة إلا إذا استهدفت تحركات الإرهابيين ومراكز التحكم والسيطرة، والتحالف لم يضرب هذه الأهداف».

وعن كلام قائد الجيوش الأميركية الجنرال مارتن ديمبسي عن احتمال استعانة التحالف بقوات برية داخل سورية والعراق، قال عباس: «أن الجيش العراقي موجود وفي حاجة إلى تكثيف مسانדתه»، متسائلاً: «لماذا لم يزدوا الجيش العراقي بطائرات؟ الجواب، لكي تبقى العمليات الجوية في أيديهم».

وأضاف عباس: «لبنان الجيش العراقي والعشائر يشكلان قوة برية ضخمة، فلماذا لا يستعينوا بهما؟ لأنهم يريدون التدخل لوقت طويل لذلك يريدون أن تستمر داعش لوقت طويل».

وهم لا يستطيعون البقاء في الجرد وحاولوا منذ أيام الهجوم على عسال الورد واستعادة بعض المناطق لذلك توجهوا جنوباً ويمكن أن يتوجهوا شمالاً في اتجاه القامح ورأس بعلبك ولكن طرق الإمداد من عرسال بالنسبة لهم هي أكثر أهمية من الطرق الأخرى، وعرسال كانت تستعمل لإمداد حصص وتهديد دمشق، إذ كانت تستعمل كخط إمداد باتجاه حصص والقلمون والريف الغربي لدمشق، وبعد قطع طريق القلمون قطع خط التمويل من عرسال في اتجاه دمشق وبقي لديهم خط مفتوح إلى جرد الزيداني ولكنه خط صعب وليس سهلاً وأصبحت الزيداني منطقة معزولة ولم تعد تشكل خطراً على دمشق، واليوم دخل المعتمد بين طريقين إلى الجنوب وهو يحاول إرباك الجيش السوري لأن كل المواقع التابعة له بالقرب من الجولان قام المسلحون بالنباتية عن الجيش الإسرائيلي بالهجوم عليها ومحاصرتها، والجيش الإسرائيلي يريد إقامة منطقة عازلة شبيهة بالشريط الحدودي عبر ما يسمى الجيش الحر وجبهة النصرة ولواء الحرمين ويحاولون السيطرة على خط يمتد من درعا إلى الجولان ويمكن أن يصل إلى شبعا، والمنطقة التي أخشى منها والتي يمكن أن تكون دبلاً عن تهديد دمشق بالتنسيق مع إسرائيل هي المثلث المعتمد بين طريقين إلى الجنوب وهي راشيا وهو شبه خال من السكان ويحوي عشرات الآلاف من النازحين السوريين وهم من المصنوعات اليدوية المسلحة السورية، وإذا ما سيطر المسلحون على هذه الطريق يمكن وصلها بمنطقة عنجر وهذا يمكنهم من تهديد طريق بيروت - دمشق التي يسيطر عليها الفيلق الثالث في الجيش السوري، إذ توافق هذا المخطط مع القراءة الاستراتيجية لـ «إسرائيل» ستقوم بذلك وهنا جاءت عملية مزارع شبعا التي قامت بها المقاومة من أسابيع».

وعن أبعاد عملية مزارع شبعا، أوضح عباس «أن الهدف الأول منها هو الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان وعلى خرق قواعد الاشتباك بين لبنان وإسرائيل وخرق السيادة اللبنانية، وفي البعد الاستراتيجي جاءت كي ترد محاولات «الإسرائيلي» للعب في هذه المنطقة ضد المقاومة وضد لبنان عبر

أطلقت يد الجيش منذ بداية الأحداث في عرسال لكانت أوراق القوة في يد الحكومة أكثر في ملف المخطفين، لكن هناك من أوحى للحكومة بالتفاوض خلال المعركة وخلال استعادة الجيش السيطرة الميدانية، وكان يجب أن يمتلك الجيش أوراق القوة ثم تذهب الحكومة إلى لتفاوض». واعتبر عباس «أن على الحكومة أن تستغل فرصة تعزيز الجيش إجراءاته الأمنية والعسكرية، بعد أن نفذ انتشاراً عملياً وفصل عرسال عن جرودها وعن المخيمات وأقل معاير الإمداد». وقال: «هذه هي أوراق القوة يجب أن تستغلها الحكومة لأنه كلما تجاوت مع شروط الخاطفين كلما تبادوا في شروطهم، ومبدأ التفاوض سمح لكث من تحديد سقف للشروط التي تستطيع الدولة تنفيذها، وقد قامت قيادة الجيش بكل الخطوات التي تحمي العسكريين وهي تحاول استرداد المخطفين وفرض أجندتها على السلطة السياسية وليس العكس، لأن التفاوض قطع على الجيش طريق السيطرة الميدانية التي تستطيع السلطة السياسية من خلالها أن تفرض شروطها على الخاطفين».

وأكد عباس ضرورة «التنسيق بين الجيشين اللبناني السوري في هذا الموضوع، وهذا ما تلتجأ إليه كل الدول والجيوش إلا في لبنان لأن الإعتاق السياسية التي تمنع الجيش من التنسيق مع الجيش السوري الذي يواجه الإرهاب والعدو نفسه الذي يواجه الجيش اللبناني». وعن المناطق التي تقع في دائرة الخطر إذا ما شن المسلحون هجوماً مع اقتراب فصل الشتاء، أشار عباس إلى «أن المسلحون متواجدون الآن في مثل جرد عرسال والجرد العليا للقاء وجرد رأس بعلبك وجرد الشغعات بين يونين ونحلة، وبعد أن أفلقت طريق عرسال، هم يحاولون بالسياسة الضغط عبر ملف المخطفين للعودة إلى عرسال واستعمالها قاعدة تومين لوجستية وإخلاء طي وإمداد بالمسلحين والعتاد، ولأسف فإن بعض القوى الإقليمية لا تزال ترغب في بقاء جرد عرسال مفتوحة لأنها لم تسلم بهزيمة المسلحين في القلمون ولا تزال تراهق على إسقاط النظام السوري». وأضاف: «أن المسلحين مجبرون على التفتيش عن مناطق دافنة قبل فصل الشتاء

رأى الخبير الاستراتيجي العميد المتقاعد الدكتور محمد عباس «أن استهداف الجيش في البيرة في عكار ليس مفاجئاً لأن هذه العمليات التي تستهدفه تحصل في عدة مناطق في عرسال وطرابلس وعكار، كما أن خطاب بعض الجهات السياسية اللبنانية التي تتحدث عن احتجاز الجيش لفئات معينة يستثمر الإرهابيون لتفعلها في عمليات أمنية وعسكرية ضد الجيش لإرباكه في أكثر من منطقة وتوزيع جهوده».

وفي حوار مشترك بين صحيفتي «البناء» وقناة «توب نيوز»، قال عباس: «هناك قرار من بعض القوى بشل المؤسسة العسكرية، والإرهابيون يريدون تدميرها لتسهيل إقامة إمارة إسلامية».

ورداً على سؤال عن حالات الإنشقاق التي تحصل في الجيش اليوم، أجاب عباس: «هذه ليست حالات إنشقاق بل حالات فرار محدودة، وراينا كيف استنكر أهالي بعض الجنود ذلك، وهذا يؤكد أن البيئة الحاضرة، رغم التحريض، لا تزال متمسكة بالمؤسسة العسكرية ولا تزال تعترف بأن الجيش هو ضمانتها الأساسية في هذه الظروف»، معرباً عن خشيتهم من «حالات فرار جديدة إذا استمر التحريض لأن هناك بعض الأشخاص ضعاف النفوس نتيجة التحريض الطائفي والمذهبي والإغراءات المادية، ولكن لن تصل إلى مستوى هروب شامل من الجيش إلا إذا أعلنت قوى سياسية رئيسية في البلد بشكل صريح فراداً أو ككتلة عن دعمها لهذا القرار».

وبهذه القوى».

وعن الواقع الأمني والعسكري في عرسال وأهمية إجراءات الجيش التي اتخذها مؤخراً، أوضح عباس «أنه قبل معركة القلمون استعملت عرسال لتكون نقطة إمداد لوجستية وميدانية وعسكرية للمسلحين، بالإضافة إلى عكار، وبعد سقوط القصر وتلكج وبيرون لاحقاً انفصلت عكار عن عرسال وأصبح الواقع الميداني في الجهة الشرقية لسلطة لبنان غير مؤات للمسلحين في حين بقيت عرسال مكاناً لاستراحة المسلحين، وكان القرار الدولي والإقليمي يريد من عكار وعرسال أن تكونا قواعد لوجستية لإسقاط النظام في سورية». وأضاف: «لو

وعن ما يحصل في عين عرب «كوياني»، لفت عباس إلى أن «ليست لها أي أهمية استراتيجية بعنوان الجغرافية السياسية وليست ملققة طرق أو نقطة تقاطع استراتيجية، بل إن أهميتها تكمن في أنها كانت الممر الذي يحضر لدخول الجيش التركي إلى سورية»، مشيراً إلى «أن صمود كوياني الأسطوري رغم نقص الإمداد والخطوط الحمراء التي رسمتها سورية وحلفاؤها أعاق التدخل التركي في سورية، إضافة إلى أن ذلك التدخل يحتاج إلى دعم الأطلسي لتركيًا وبالتالي يحتاج إلى قرار من مجلس الأمن وهذا مستبعد في ظل الموقف الروسي والصيني».